



شروط وأحكام إصدار البطاقة الرقمية - كاش باك -

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

يسر مصرف الراجحي أن يصدر هذه البطاقة وفقاً للضوابط الشرعية، وهي بطاقة تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات المباحة شرعاً، وذلك باستخدام البطاقة للمشتريات عبر أجهزة نقاط البيع والمتاجر الإلكترونية.

وتنظم شروط وأحكام إصدار البطاقة من مصرف الراجحي العلاقة بين مصرف الراجحي المصدر للبطاقة، وبين حامل البطاقة، وتنشئ علاقة يستطيع حامل البطاقة من خلالها الدفع بواسطة البطاقة لكلها، ويخضع التعامل بتلك البطاقة للشروط والأحكام الآتية:

1. الحساب الجاري:

يتعهد طالب البطاقة بفتح حساب جارٍ لدى أي فرع من فروع المصرف أو عبر الموقع الإلكتروني.

2. الرسوم:

1/2 يتعهد حامل البطاقة بسداد جميع المصاريف والرسوم مقابل إصدار أو تجديد البطاقة، وللمصرف الحق في خصم هذه الرسوم والمصاريف تلقائياً من الحساب الجاري لحامل البطاقة لدى المصرف، أو من رصيد البطاقة، وهي:

الخدمة	الرسوم (ريال)
رسوم إصدار البطاقة الأساسية*	مجانيا مدى الحياة
الرسوم السنوية للبطاقة الأساسية*	مجانيا مدى الحياة
إصدار بديل	مجانياً
رسم الاعتراض الخاطئ	50
رسوم الخدمة على العمليات الدولية	2,75 %

*يقع للعميل بطاقة واحدة مجانية مدى الحياة وسوف يتم احتساب 57,5 ريال رسوم إصدار ورسوم سنوية لكل بطاقة إضافية.

2/2 الرسوم السنوية للبطاقة (التجديد والإصدار) لا تتجزأ وغير قابلة للاسترداد، لكنها قابلة للتعديل فيما يستقبل.

2/3 جميع الرسوم المستحقة للمصرف على حامل البطاقة كالرسوم السنوية (التجديد، والإصدار)، تخصم من الحساب الجاري لحامل البطاقة لدى المصرف أو من حساب البطاقة، ويقع للمصرف تعديل هذه الرسوم التي قد تتغير من وقت لآخر مع إشعار حامل البطاقة عن طريق قنوات التواصل المعتمدة لدى المصرف خلال (30) يوماً قبل أن يصبح التعديل نافذاً.

3. تغيير شروط وأحكام ورسوم البطاقة:

في حال عدم موافقة حامل البطاقة على أي تغييرات على شروط وأحكام أو رسوم البطاقة فإنه يحق له إنهاء الاتفاقية خلال 14 يوماً من استلامه إشعار التغيير بإحدى الوسائل المتاحة من قبل المصرف، فإن حصل الاعتراض خلال المدة المحددة فلا يحق للمصرف أن يطالب حامل البطاقة بأتعاب أو رسوم إلا إذا استخدمها حاملها خلال فترة الاعتراض.

4. تسديد الالتزامات وكشوف الحساب

1/4 يقوم حامل البطاقة بالإطلاع على بيانات العمليات من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف، وفي حال وجود أي اعتراض على أي عملية يقوم حامل البطاقة بإخطار مركز البطاقات خلال (30) يوماً ويتحمل حامل البطاقة رسوم الاعتراض الخاطئ بعد التأكد من عدم صحة الاعتراض.

2/4 في حال قيام حامل البطاقة باستخدامها في مشتريات أو خدمات تختلف عملتها عن عملة حسابها الجاري (بالريال السعودي) فسيتم الخصم من حساب البطاقة بالريال السعودي -فوراً بسعر صرفها حينئذ- وإضافة (حتى 2,75%) من المبلغ مقابل الخدمة على العمليات الدولية حسب الجدول التوضيحي أدناه، ويتحمل حامل البطاقة الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات.

جدول بياني يوضح عملية حساب رسم الخدمة على العمليات الدولية:

مبلغ العملية	سعر الصرف*	المبلغ بالريال	رسم الخدمة على العمليات الدولية	المبلغ المستحق
100 دولار أمريكي	3,75 ريال / دولار	375 ريال	375 * 2,75% = 10,31	385,31 ريال

* يعتبر هذا مثالا لتوضيح طريقة تحويل العملة وليس سعر الصرف الحقيقي.

3/4 للمصرف أن يقوم تلقائياً بحسم الالتزامات المالية المترتبة على حامل البطاقة كلها أو بعضها من أي حسابات جارية أو استثمارية تخص حامل البطاقة أو أموال أو ودائع لديه تخص حامل البطاقة وذلك دونما حاجة إلى تنبيه أو إنذار ودون الرجوع إلى جهة رقابية أو قضائية، كما لا تقبل أي معارضة منه في شأن إجراء هذا الحسم أبداً كان سببها.

5. استخدام البطاقة:

1/5 تستخدم هذه البطاقة في شراء السلع والخدمات عبر المواقع الإلكترونية وعبر نقاط البيع التي تقبل بطاقات فيزا أو عن طريق محفظة (Apple Pay) الدفع ومدى باي أو أي محافظ الكترونية أخرى بإدخال الرقم السري، ويتعهد حامل البطاقة بعدم استخدامها في تنفيذ مشتريات أو خدمات محرمة شرعاً، وفي حال مخالفة ذلك فللمصرف الحق في إلغاء البطاقة.

2/5 يلتزم حامل البطاقة بعدم إفشاء الرقم السري للبطاقة وأنه المسؤول الوحيد مسؤولة تامة ومباشرة عن جميع العمليات التي تتم باستخدام هذا الرقم حتى ولو تم إجراؤها من قبل طرف آخر.

3/5 يتحمل حامل البطاقة جميع الالتزامات المترتبة على الشراء عبر المواقع الإلكترونية وفي حال طلب الموقع لرمز الأمان فيتم إرساله برسالة نصية على جوال حامل البطاقة المسجل لدى المصرف.

6. رصيد البطاقة:

يتم استرداد رصيد البطاقة أو جزء منه عن طريق موقع المباشر للأفراد أو تطبيق المصرف.

7. تقنية الاتصال قريب المدى:

تتيح تقنية الاتصال قريب المدى لحاملي بطاقات الراجحي الائتمانية استخدامها في إجراء عمليات الشراء عبر نقاط البيع بدون إدخال البطاقة أو الرقم السري، ضمن حد الدفع المحدد من قبل المصرف، حيث يقوم العميل بتمرير بطاقة الراجحي الائتمانية أمام الجهاز الخاص بذلك بدون إدخال البطاقة، ويتحمل العميل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها، كما يحق للمصرف تعديل حد الدفع بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استيفاء موافقة العميل.

8. مدة الصلاحية:

1/8 مدة صلاحية البطاقة (3) سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إصدار البطاقة.

9. تجديد البطاقة:

يتم تجديد البطاقة تلقائياً عند انتهاء مدتها كما في المادة (1/8) وذلك لمدة ماثلة وفق الشروط التي يحددها المصرف.

10. خصم رسوم البطاقة:

يتم خصم الرسوم السنوية للبطاقة في حال تطبيقها عند إصدارها لأول مرة، ثم في نفس التاريخ في كل سنة خلال مدة الصلاحية، وأيضاً عند إعادة إصدارها وذلك من حساب البطاقة، أو من الحساب الجاري لحامل البطاقة لدى المصرف.

11. إلغاء البطاقة:

1/11 لحامل البطاقة الحق في طلب إلغاؤها خلال 10 أيام من إصدار البطاقة ولا يحق للمصرف مطالبته بأي رسم أو عمولة خلال هذه الفترة ما لم يتم بتفعيل البطاقة.

2/11 لحامل البطاقة الحق في طلب إلغاؤها بموجب طلب عن طريق قنوات المصرف الرسمية قبل موعد خصم الرسوم بـ(45) يوماً على الأقل، ويعتبر طلب الإلغاء من جانب حامل البطاقة في مثل هذه الحالة إخطاراً بفسخ الاتفاقية من جانب واحد وذلك دون المساس بحق المصرف في معارضة الفسخ أو بحقوقه التي تترتب بسبب الفسخ من جانب واحد.

3/11 للمصرف الحق في إلغاء البطاقة قبل نهاية مدتها الأصلية أو المجددة في حال مخالفة حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام، أو لسوء الاستخدام، أو لغير ذلك من الأسباب المقتضية.

4/11 يترتب على الإلغاء في الحالىين (2/11) و (3/11) أعلاه حلول جميع المبالغ غير المسددة والالتزامات للمصرف سواء المستحقة من إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو إعادة إصدارها، أو إصدار بديل لها، أو المترتبة على استخدامها، بحيث تكون كلها مستحقة وواجبة الدفع فوراً ويتعهد حامل البطاقة ويلتزم بسدادها فوراً دفعة واحدة، ويقر بحق المصرف في خصمها من حساب أي بطاقة أخرى أو من الحساب الجاري أو أي من حسابات حامل البطاقة الأخرى، أو بقيدها على أي من هذه الحسابات وإن أدى ذلك إلى انكشاف الحساب، ويتحمل حامل البطاقة وحده ما يترتب على ذلك من آثار.

12. فقدان الوصول إلى البطاقة في حال أن البطاقة مطبوعة:

يلتزم حامل البطاقة في حال فقدان الوصول إلى البطاقة أو سرقة أو اختراق أرقامها بإبلاغ مركز البطاقات داخل المملكة العربية السعودية على الهاتف ذي الرقم (920003344)، أو من خارجها على الهاتف ذي الرقم (00966920003344)، أو الفاكس ذي الرقم (0096614600705)، أو إبلاغ أي مركز لشركة فيزا في أي بنك في الخارج، وفي كلتا الحالتين يلتزم حامل البطاقة بالإبلاغ كتابة إلى مركز بطاقات الراجحي، ويقر حامل البطاقة بتحملة دون المصرف كامل المسؤولية (المبالغ والأضرار المترتبة من حين فقد الوصول إلى البطاقة إلى ساعة الإبلاغ في التعاملات داخل المملكة وخارجها بحيث لا تتجاوز تلك المبالغ والأضرار المبلغ المتوفر في البطاقة وقت فقدان الوصول إليها، مع دفع الرسوم المذكورة في فقرة (1/2) في حال إصدار بطاقة بديلة.

13. مسؤولية المصرف

لا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام تجاه الغير عند قيام حامل البطاقة باستخدام بطاقته في الحصول على بضائع أو خدمات بموجب بطاقته عند اختلاف مواصفات البضائع أو المشتريات عما جرى به التعاقد بين حامل البطاقة وقابلها، ولحامل البطاقة تقديم اعتراض «مطالبة» للتأكد من صحة العملية، ولا يحق لحامل البطاقة طلب وقف الحسم من رصيدها بسبب اختلاف مواصفات البضاعة أو لأي سبب آخر كما لا يتحمل المصرف مسؤولية رفض الجهات الأخرى لقبول البطاقة أو في حال وجود خلل في أجهزة نقاط البيع أو ولا يعتبر طرفاً في أي علاقة يربط بها حامل البطاقة مع الغير بموجب البطاقة.

14. تعديل الشروط والرسوم:

للمصرف الحق في تعديل الشروط أو الرسوم سواء بالزيادة أو النقص أو الإضافة أو الحذف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما لا يخل بحقوق حامل البطاقة المكتسبة بهذا الاتفاق خلال مدة صلاحية البطاقة، ومع مراعاة ما تقتضيه الأنظمة المعمول بها بشأن الإبلاغ والإعلان عن تعديل الشروط، وللمصرف وقف استخدام البطاقة أو تجديدها إذا رأى -وفق تقديره- أن ذلك ضروري لحماية حامل البطاقة أو المصرف، وله رفع الوقف أو التجميد عند زوال الأسباب الداعية لذلك.

15. يقر حامل البطاقة بالآتي:

1/15 إن استخدام البطاقة متوقف على وجود رصيد دائن في حسابها، وعليه فلا يمكن لحامل البطاقة أن يستخدمها في شراء السلع والخدمات ما لم يكن في البطاقة ما يلزم من رصيد، ولا يحق لحامل البطاقة تجاوز رصيدها، ويلتزم حامل البطاقة أن يرد حالاً للمصرف ما يتم قيده من تجاوز على الرصيد، وللمصرف حق إلغاء البطاقة حال حدوث التجاوز أو بعده، وأن حامل البطاقة يتحمل أي مسؤولية تترتب بسبب استخدامه البطاقة بما يخالف أحكام هذا البند.

2/15 أن للمصرف -حال استخدام البطاقة- الحسم من رصيدها بما يعادل قيمة السلع أو الخدمات أو الخدمات ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية إذا استحال سداد قيمة السلعة أو الخدمة بسبب نقصان رصيد البطاقة أو رفض قبولها من نقاط البيع.

3/15 أن جميع المعلومات والبيانات الشخصية كاملة وصحيحة، ويلتزم بإبلاغ المصرف بأي تغيير في تفاصيل بيانات الاتصال به، ويشمل هذا التغيير في العنوان الحالي، وأرقام الهواتف، ورقم الجوال، والبريد الإلكتروني (إن وجد). وإن عدم الكشف عن أي تغيير سوف يؤدي لإيقاف البطاقة، ويقر حامل البطاقة أن إخطاره بواسطة المصرف على أي من بياناته المحفوظة لدى المصرف يعدّ نظامياً وحاصلاً بحكم النظام.

4/15 بمجرد قبول حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام، وتفعيله للبطاقة فإنه يكون بذلك مقراً باطلاعه على جميع الشروط والأحكام المذكورة أعلاه، وقد قبل بها كما هي، كما يلتزم بالتقيد بها.

5/15 إن تفعيلك للبطاقة يعني أنك قد وافقت على شروط وأحكام البطاقة.

16. الضرائب:

1/16 تكون الرسوم المحددة خالية من ضريبة القيمة المضافة المطبقة وأية ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستحقة.

2/16 تسدد الضرائب غير المباشرة وفقاً للأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر، يتم حل أي نزاع ينشأ بشأن حساب مدخل ضريبة القيمة المضافة باتفاق الطرفين في إطار الجداول الزمنية المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

3/16 لا يكون مصرف الراجحي مسئولاً عن أية فوائد أو غرامات مستحقة على المورد بسبب عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

**تطبيق الشروط والأحكام التالية على البطاقة الرقمية كاش باك المقدمة من مصرف الراجحي،
بحيث تقرأ هذه الشروط جنباً إلى جنب مع الشروط والأحكام المنصوص عليها
في الشروط الخاصة بالبطاقة والتي تشكل هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ منها.**

- 1- يحق لحاملي البطاقة الرقمية مسبقة الدفع الحصول على الاسترداد النقدي وهو المبلغ المستحق الحصول عليه من عمليات الشراء المؤهلة على النحو الوارد في هذه الأحكام، بناءً على ما يقرره المصرف وفقاً لتقديره المطلق، ويضاف المبلغ إلى حساب بطاقة كاش باك مسبقاً الدفع فور تنفيذ وتسوية العملية من قبل التاجر. تنويه: يستغرق تسوية مبلغ العملية من قبل التاجر من 2 يوم إلى 7 أيام كحد أقصى.
- 2- عمليات الشراء المؤهلة هي كافة عمليات الشراء عبر نقاط البيع بالتجزئة أو على المشتريات الإلكترونية، والتي تتم على البطاقة الرقمية كاش باك الخاصة بحاملها وهي كالتالي:
(أ) 1 % على العمليات الدولية عبر أجهزة نقاط البيع أو المشتريات الإلكترونية.
(ب) 0.6 % على العمليات المحلية عبر أجهزة نقاط البيع أو المشتريات الإلكترونية.
- 3- يحق لمصرف الراجحي في أي وقت إلغاء خدمة الاسترداد النقدي (كاش باك) أو تغيير مميزاتها أو الإضافة إليها أو حذف أي من الشروط والأحكام المتعلقة به أو تعديل أو تحديد قيمة الاسترداد النقدي المقدمة أو طريقة منح الاسترداد النقدي، وذلك بعد إخطار حامل البطاقة مسبقاً بأي طريقة كانت، ويلتزم حامل البطاقة بتلك التغييرات والتعديلات، وستكون الأحكام الأخيرة المتعلقة بهذا السياق متاحة على موقع مصرف الراجحي. وتعد مسؤولية حامل البطاقة بالتأكد من الاطلاع على الشروط والأحكام وعلى أي تغييرات بها فيما يتعلق بالبطاقة في جميع الأوقات، وتكون قرارات مصرف الراجحي بشأن كافة الأمور المتعلقة بالاسترداد النقدي نهائية وملزمة لحامل البطاقة.
- 4- الحد الأدنى للعمليات الشرائية لاستحقاق الاسترداد النقدي 1 ريال سعودي.
- 5- سيتم تحديد تصنيف فئات التجار من خلال رمز التاجر (MCC) المتعارف عليه لدى شركة فيزا والذي يتم تخصيصه من قبل البنك المستفيد الخاص بالتاجر؛ حيث أن البنوك المستفيدة مطابقة باتباع المعايير العالمية وتعريفات التصنيفات التجارية على النحو المنصوص عليه من قبل أنظمة (فيزا/ ماستركارد/ أمريكان إكسبريس إلخ) ولا يمكن مساءلة مصرف الراجحي عن التخصيص الخاطئ للتاجر من قبل بنكه المستفيد.
- 6- تحتسب مبالغ الاسترداد النقدي وقت تسجيل العمليات بكشف الحساب الخاص بحامل البطاقة.
- 7- مصرف الراجحي غير مسؤول عن أي تاجر أو منشأه لم تقم بتسجيل نفسها في (MCC) قائمة التجار المتعارف عليه لدى شركة فيزا العالمية.
- 8- تستحق مبالغ الاسترداد النقدي فقط عن العمليات المسجلة بكشف الحساب الخاص بحامل البطاقة، ولا يمكن مساءلة مصرف الراجحي عن أي تأخر في تسجيل العمليات بسبب التأخير من جانب التاجر.
- 9- سوء استخدام بطاقة الاسترداد النقدي لدى نقاط البيع أو المحلات كالاستخدام في عمليات غير نظامية يعتبر مخالف للشروط والأحكام كما أن البطاقة معدة للاستخدام الشخصي فقط ويمنع استخدامها لأغراض تجارية وعند مخالفة العميل لأي من ذلك فيحق لمصرف الراجحي إلغاء البطاقة وفق تقديره المطلق واسترجاع مبلغ الاسترداد النقدي.
- 10- في حال استرجاع كامل أو جزء من مبلغ أي عملية شرائية تمت بواسطة البطاقة سوف يتم استرجاع مبلغ الاسترداد النقدي الممنوح مقابل تلك العملية. حيث يحتفظ مصرف الراجحي بحقه في تعديل مبالغ الاسترداد النقدي للعمليات المؤهلة المستقبلية أو خصم القيمة المساوية لتلك المبالغ المسترجعة التي تمت إضافتها إلى حساب البطاقة، دون إشعار مسبق.
- 11- سوف يتم إلغاء أي مبالغ استرداد نقدي جمعت ولم تودع في حساب البطاقة إذا:
(أ) تم إغلاق حساب البطاقة.
(ب) لم يكن حساب البطاقة في وضع جيد بحسب رأي مصرف الراجحي.
(ت) انتهت صلاحية البطاقة ولم يتم تجديدها.
(ث) كان هناك خرق لاتفاقيات إصدار البطاقة.
(ج) حدث أي سبب آخر حسبما يراه مصرف الراجحي، وينتج عنه إلغاء البطاقة الرقمية.
- 12- أي قرار بشأن ما إذا كانت أي عملية مؤهلة للاسترداد النقدي من عدمه أو كيفية تصنيف الإنفاق لكل فئة من فئات الاسترداد النقدي، يكون وفقاً لتقدير مصرف الراجحي منفرداً.
- 13- ما لم تنص الشروط على غير ذلك فإن كافة العمليات الشرائية المسجلة في كشف حساب البطاقة مؤهلة للاسترداد النقدي وفقاً للفئات المحددة أعلاه، باستثناء التالي:
(أ) الرسوم المطبقة من المصرف
(ب) التحويل النقدي من البطاقة وتحويل الأموال.
(ج) التبرعات والمدفوعات الحكومية والعمليات عبر نظام سداد للمدفوعات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية لمصرف الراجحي.
(د) المدفوعات للجهات الخيرية أو في مقابل الخدمات والمدفوعات القانونية والضرائب والغرامات.
(هـ) السحب النقدي -إن وجد-.
(و) خدمات الصيانة وبيع السيارات والدرجات النارية الجديدة والمستعملة.
(ز) فواتير الخدمات العامة
(ح) العمليات التي يقرر مصرف الراجحي أنها متنازع عليها، أو خاطئة، أو غير مصرح بها، أو غير قانونية أو احتيالية.
(ط) التحويل أو شحن محافظ الدفع الإلكترونية.